مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

Mada al-Carmel مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
Arab Center for Applied Social Research

تقرير الرصد السياسيّ

عنصريّة ممنهجة

العدد 2، شباط/فبراير 2016

إعداد: منار مخّول

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي – فردان
ص. ب.: 7164 .11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت – لبنان
هاتف 804959 - 814175 - 868387 1 (961+)
فاكس 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
شارع اللنبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 – 4 – (972+)
فاكس: 8525973 – 4 – (972+)
mada@mada-research.org

قائمة المحتويات

مقدّمة 3

سياسات عنصريّة 3

1. كتاب المدنيّات المعدّل للعام 2016 بدون تقييم المدقّق الفلسطينيّ 3
2. لا أطر تعليميّة للأطفال البدو الفلسطينيّين 4
3. البطالة 4
4. الإسكان 5

تشريعات عنصريّة 6

1. قانون التفتيش الجسديّ 6
2. المصادقة على قانون "الولاء في الثّقافة" 6
3. المصادقة على قانون الإقصاء البرلمانيّ 7
4. قانون الجمعيّات 8

خطاب عنصريّ 9

حيوانات مفترسة، مجرمون، أم إرهابيون؟ 9

العنصريّة في الشّارع الإسرائيلي 12

1. مصنع يبحث عن عمّال يهود لاستبدال الفلسطينيّين 12
2. لا فروع لبنوك إسرائيليّة في القرى الفلسطينيّة 12

تلخيص 13

مقدّمة

يتابع تقرير الرصد السياسيّ لشهر شباط/فبراير 2016 العنصريّة الرسميّة وغير الرسميّة تجاه الفلسطينيّين مواطني إسرائيل، بدءًا من رئيس الوزراء وأعضاء حكومته، إلى الشّرطة والمحاكم المؤتمنين، نظريًا، على تطبيق القانون وإحلال العدل بين المواطنين، ومن ثمّ إلى المؤسّسة العسكريّة المتمثّلة في الجيش الإسرائيليّ. بالإضافة إلى ذلك، تستمر التشريعات العنصريّة في الكنسيت و"المفصّلة على مقاس" المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، ومؤسّساتهم الأهليّة، وأحزابهم البرلمانيّة. وتظهر العنصريّة، أيضًا، في القطاع الخاص والخدمات، وفي السّياسات الحكوميّة المختلفة في التعليم والبطالة والإسكان.

سياسات عنصريّة

1. كتاب المدنيّات المعدّل للعام 2016 بدون تقييم المدقّق الفلسطينيّ

تناول تقرير الرصد السّياسي الأول، الذي يغطي شهر كانون الثاني/يناير 2016، موضوع كتاب المدنيّات الجديد، الذي تحاول وزارة التربية والتعليم فرضه على المدارس، والإشكاليات التي رافقت هذا الكتاب، ومن ضمنها مضامينه العنصريّة تجاه الفلسطينيّين، والتشديد على يهوديّة دولة إسرائيل.[1] في شهر شباط/فبراير، أُعلن أنّ وزارة المعارف قد أرسلت كتاب المدنيّات المعدّل للعام 2016 للطباعة قبل استلام تقييم المدقّق الفلسطينيّ.[2] إذ تقوم الوزارة، عادة، بإرسال الكتب للمراجعة قبل الطباعة، وتقرّر أن تقبل الملاحظات أو ترفضها قبل الطباعة. لكن، وعلى ما يبدو في هذه الحالة، فقد قرّرت وزارة التربية والتعليم بأنّها غير معنيّة بأن يشارك أيّ مواطن فلسطينيّ في إعداد المواد التي من المفروض أن تعلّم لجميع طلاّب الدولة بشكل موحّد. هكذا، حجبت وزارة المعارف، منذ بداية مشروع تعديل كتاب المدنيّات، أيّة مشاركة فلسطينيّة في إعداده، وذلك حتّى بعد الضجّة الإعلاميّة التي أثارتها مضامين الكتاب العنصريّة.

[1] انظر الرابط التالي: http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/January-2016-Report-IPS-Mada_0.pdf. تمت زيارة الموقع بتاريخ (2016/2/24).

[2] كاشتي، أور وسكوب، يردين. (2016، 19 شباط). كتاب المدنيّات يرسل للطباعة قبل مراجعة المدقّق العربيّ. **haaretz**. مستقاة بتاريخ (2016/2/20)، من: http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2856101.

2. لا أطر تعليميّة للأطفال البدو الفلسطينيّين

نشر موقع واللاّ الإخباريّ، بتاريخ 12 شباط/فبراير 2016، أنّ قرابة 3400 طفل فلسطينيّ بدويّ من مواطني إسرائيل من عمر 3–5 سنوات هم خارج الأطر التعليميّة في مجلسيْ القاسوم ونيفيه مدبار الإقليميّين.[3] حسب التقرير، لا تستطيع وزارة المعارف بناء مدارس وحضانات في هذه المناطق بسبب إشكاليّة ملكيّة الأرض فيها.[4] وقد عقّب عضو الكنسيت أيمن عودة، من القائمة المشتركة، على هذا الخبر، ووجّه الاتّهام للدّولة التي تتجاهل هؤلاء الأطفال، وأضاف: "هؤلاء الأطفال الذين يكبرون بدون شبكة مياه أو كهرباء أو خدمات صحّية، وفي خوف دائم من قدوم بلدوزرات لهدم بيوتهم المتواضعة. إنّهم يناضلون من أجل حقّهم في التعليم، هناك أطفال مضطّرون للسير كيلومترات للوصول للمدرسة".[5]

3. البطالة

كشف تقرير لصحيفة هآرتس، بتاريخ 2 شباط/فبراير 2016، أنّ المئات من الفلسطينيّين العاطلين عن العمل لا يتلقّون مستحقّات البطالة بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى أماكن العمل المعروضة عليهم، وهذا بسبب انعدام مواصلات عامّة.[6] وفقًا لمؤسسة يديد، يعاني من هذا التمييز الفلسطينيّون في منطقة رهط في النقب، وفي منطقة كرميئيل والناصرة في الجليل – ما يعني أنّ هذه المشكلة غير محدودة بمنطقة جغرافيّة معيّنة، إنّما هي موجودة في جميع التجمّعات الفلسطينيّة الأساسيّة داخل إسرائيل. في ظل هذا الوضع، تمّ تقديم اقتراح قانون خدمات العمل (تعديل – توفّر مواصلات عامّة) بهذا الخصوص في منتصف شهر شباط/فبراير 2016 يقضي أن "لا يرسل مكتب العمل أيّ عامل لمكان عمل إلاّ إذا توفّرت مواصلات عامّة من مكان سكن العامل إلى مكان العمل المعيّن، بالشكل الذي يتيح له الوصول إلى مكان العمل والعودة منه بوقت معقول".[7]

---

[3] ياجنيه، ينير وشطاينمتس، موشيه ونحمياس، عمري. (2016، 12 شباط). خارج النطاق: حوالي 3400 طفل بدوي لا يتعلّمون في مؤسسات تعليميّة. **walla**. مستقاة بتاريخ (15/2/2016)، من: http://news.walla.co.il/item/2934346.

[4] عرب48. (2016). **آلاف الأطفال العرب بالنقب خارج الأطر التعليميّة**. مستقاة بتاريخ (15/2/2016)، من: http://goo.gl/m16qdC.

[5] ياجنيه وآخرون. (مرجع سابق).

[6] يرون، لي. (2016، 5 شباط). الدولة تحرم مخصّصات البطالة من المئات من العاطلين عن العمل الذين لا يستطيعون الوصول إلى العمل بواسطة المواصلات العامّة. **haaretz**. مستقاة بتاريخ (12/2/2016)، من: http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2842595.

[7] اقتراح قانون خدمات العمل (تعديل – توفّر مواصلات عامّة)، 2016. ف/2643/20.

4. الإسكان

كشف المركز العربيّ للتخطيط البديل أنّ سلطة أراضي إسرائيل، سوّقت، في العام 2015، 24 قسيمة بناء فقط في القرى الفلسطينيّة داخل إسرائيل والمخصّصة لبناء 50 وحدة سكنيّة. كذلك الأمر في العام 2014، حيث تم تسويق 21 قسيمة بناء فقط، خصّصت لـ 69 وحدة سكنيّة،[8] تشكّل جزءًا ضئيلاً (0.13٪) من مجمل الـ50551 وحدة سكنيّة، التي سوّقتها سلطة أراضي إسرائيل في العام 2014.[9] وفقًا للمركز العربيّ للتخطيط البديل، يحتاج الفلسطينيّون المواطنون في إسرائيل "ما يقارب العشرة آلاف وحدة سكنيّة في كل عام". في أعقاب هذا، قدّم النائب أيمن عودة، رئيس القائمة المشتركة، استجوابًا لوزير الإسكان حول تسويق قسائم البناء في القرى الفلسطينيّة. وعقّب النائب عودة: "هذه الحكومة تهدّدنا بهدم بيوتنا بحجّة البناء غير المرخص، في حين أنها، هي نفسها، من تضطرنا لهذا البناء. تسويق قسائم البناء بهذا الشكل يزيد الفجوة ويعمّقها، ويخنق بلداتنا العربيّة أكثر وأكثر".

وفي سياق موضوع التخطيط والبناء، يكشف قرار محكمة الصلح، في بئر السبع، العنصريّة في مراقبة البناء غير المرخّص في النقب.[10] موضوع القضيّة التي بتّت فيها المحكمة كان بناء غير مرخّص في مستوطنة عزوز في النقب، حيث قرّرت المحكمة عدم معاقبة المخالف (يهوديّ إسرائيليّ) من منطلق "الحماية من العدل"، والذي يعني أنّ "العدل" يمكن أن يكون ظالمًا في هذه الحالة، وذلك لأنّ مستوطنة عزوز بأكملها غير مرخّصة، ولأنّ اللجنة اللوائيّة للتخطيط لم تحاكم أيًّا من المخالفين في المستوطنة. على هذا الأساس، قرّر القاضي عدم معاقبة المتّهم في الحالة العينيّة المطروحة، لأنّ عقابه سيكون مجحفًا بحقّه. هذا القرار يعني ويؤكّد أمرين: أولاً، أنّ تطبيق القانون المتعلّق بالتخطيط والبناء يتغاضى عن اليهود، ويشدّد على معاقبة الفلسطينيّين على وجه التحديد، والذين يتم هدم بيوتهم ومنشآتهم، وحتى قراهم بشكل تام. ثانيًا، أنّ قرار المحكمة هذا يشرعن، بواقع الأمر، الممارسة اليهوديّة في الاستيطان غير القانونيّ وغير المرخص في النقب. عمليًا، لا تمارس لجنة التخطيط صلاحياتها ضد مستوطنة كاملة، موجودة بجانب موقع بناء المتّهم، مع أن جميع المباني في المستوطنة مبنيّة

---

[8] المركز العربي للتخطيط البديل. (2016). **عودة يقدّم استجوابًا: الحكومة تسوّق 69 وحدة سكنيّة بينما شعبنا يحتاج عشرة آلاف!**. مستقاة بتاريخ (2016/2/15)، من: http://www.ac-ap.org/?mod=articles&ID=565#.Vs1sc5x9618.

[9] سلطة أراضي إسرائيل. (2014). **2014: تقرير حول نشاطات سلطة أراضي إسرائيل**. مستقاة بتاريخ (2016/2/15)، من: http://www.land.gov.il/static/doch2014.pdf.

[10] روتم، ميخال. (2016، 27 شباط). المحكمة تلغي دعوى ضد يهوديّ، لأنّه بالنقب يهدمون البيوت فقط للبدو. **mekomit**. مستقاة بتاريخ (2016/2/29)، من: http://goo.gl/MhNdNm.

دون تراخيص، ويتم استخدامها للسكن والتجارة والسياحة لسنوات طويلة بدون تراخيص [...] ويبدو أنّ اللجنة اللوائيّة قرّرت، بشكل واعٍ، الامتناع عن تطبيق القانون في مستوطنة عزوز، وتجاهل مدى المخالفات فيها، بالشكل الذي يعطي حصانة نظريّة لمخالفات بناء إضافيّة في المستقبل".[11]

تشريعات عنصريّة

1. قانون التفتيش الجسديّ

أقرت الكنيست، في تاريخ 1 شباط/فبراير 2016 قانون التفتيش الجسدي (قانون صلاحيات من أجل الحفاظ على أمن الجمهور (تعديل رقم 5 – صلاحية شرطي في التفتيش من أجل منع العنف – 2015).[12] يوسّع القانون صلاحية أفراد الشرطة في تفتيش المارة لمجرد 'إحساسهم' بشبهات، حتى لو كانت غير عينية وغير محددة. وهاجم النائب عن التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في القائمة المشتركة، جمال زحالقة، القانون مشيراً إلى أن "الكلّ يعرف أنّ القانون يستهدف العرب [الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل]، وقد يمسّ من يشبهون العرب من اليهود الشرقيّين. الهدف هو إعطاء غطاء قانونيّ للشرطة في كلّ ما تفعل. وفق القانون، يستطيع أيُّ شرطي أن يفتش كلّ شخص، حيثما شاء وأينما شاء. لقد مرّ قانون مشابه في بريطانيا، وقامت المحكمة الدستوريّة الأوروبيّة بإلغائه بعد أن ثبت أنّه يطبّق حسب الانتماءات العرقية".

2. المصادقة على قانون "الولاء في الثّقافة"

صادق المستشار القضائيّ للحكومة أفيحاي مندلبليط على قانون "الولاء في الثقافة"، الذي قدّمته وزيرة الثقافة ميري ريجف.[13] يشترط القانون تمويل المؤسسات الثقافيّة بتقييم "وطنيّة" مضامين العروض. وسيتمّ منع تمويل مؤسسات "تنفي كون إسرائيل دولة يهوديّة وديمقراطيّة، وتحرّض على العنصريّة والعنف والإرهاب، وتدعم الكفاح المسلّح لدولة معادية أو منظّمة إرهابيّة ضد إسرائيل". بالإضافة إلى ذلك، يشمل اقتراح القانون منع التمويل عن مؤسسات لا تحتفل بـ"عيد الاستقلال"، أو من يعتبره يوم حداد. يستهدف القانون، إذاً، بشكل غير

---

[11] ت"ف 12–05–61006 دولة إسرائيل – اللّجنة اللوائيّة الجنوبيّة للتخطيط والبناء ضد رام (4 كانون الثاني 2016).

[12] عرب48. (2016). **زحالقة: يجب تقييد الشّرطة وليس زيادة صلاحياتها**. مستقاة بتاريخ (24/2/2016)، من: http://goo.gl/iqcDKy.

[13] تطرّق تقرير الرصد السّياسي لشهر كانون الثاني لاقتراح القانون هذا. لمزيد من التفاصيل، انظر الرابط التالي: http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/January-2016-Report-IPS-Mada_0.pdf . تمت زيارة الموقع بتاريخ (24/2/2016).
انظر أيضاً، ورقة مدى الكرمل عن ميري ريجف من أوراق "شخصيّات في السياسة الإسرائيليّة" على الرابط التالي: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/12/Regev-Miri.pdf. تمت زيارة الموقع بتاريخ (24/2/2016).

مباشر، المؤسسات الفلسطينيّة في إسرائيل، والتي لا تعتبر إعلان الدولة يوم عيد. تعني مصادقة المستشار القضائيّ للحكومة على هذا القانون أنّ اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع ستناقش القانون خلال 21 يومًا، وإذا تمّت المصادقة عليه هناك، فسيتم عرضه على الكنيست للتصويت.[14]

3. المصادقة على قانون الإقصاء البرلمانيّ

أقرّت اللّجنة الدستوريّة في الكنيست اقتراح قانون الإقصاء من البرلمان، ممّا يفسح الطريق لطرحه للقراءة الأولى في الكنيست. يسمح القانون بإقصاء أيّ عضو في الكنيست لفترة غير محدّدة بموافقة 90 عضو كنيست.[15] وكان قد طرح أعضاء الائتلاف الحكوميّ اقتراح قانون لإقصاء البرلمانيين الذين "يتصرّفون بشكل غير لائق" في أعقاب لقاء أعضاء الكنيست الفلسطينيّين، من حزب التجمع الوطني الديمقراطيّ حنين زعبي، وجمال زحالقة وباسل غطّاس، مع عائلات منفّذي عمليات ضد إسرائيل من سكان القدس، وذلك بغرض تحرير جثامين أبنائهم التي حجزتها إسرائيل. في اقتراح تعديل على نص القانون، قدّمه الوزير زئيف إلكين (الليكود)، جاء الطلب لتحديد سبب إقصاء أولئك الذين "يؤيدون كفاحًا مسلّحًا لدولة عدو، أو حركة إرهابية ضد إسرائيل". وفي تطوّر لاحق، جاء تعديل إضافيّ متطرّف أكثر، قدّمه رئيس اللّجنة الدستوريّة في الكنيست، نيسان سلومنسكي (البيت اليهودي). تستطيع الكنيست وفقاً له إقصاء أيّ عضو في حال "عبّر شفويًا عن تعاطفه مع مخرّب واحد".[16] ولا يحدّد اقتراح القانون، في صيغه المختلفة، مدّة الإقصاء المفروضة. في نظر وزيرة العدل الإسرائيلية أييلت شكيد،[17] لا فائدة من هذا القانون، لأنّه لا يعالج مشكلة أعضاء الكنيست الفلسطينيّين حقًّا. واقترحت أن يتمّ إقصاء أو تجريم أحزاب فلسطينيّة بأكملها، بدلاً من إقصاء أعضاء الكنيست الذين يمكن استبدالهم بأعضاء آخرين يدعمون نفس الأفكار.[18] ينعكس هذا التوجّه، أيضًا، في اقتراح تعديل البند 7أ من قانون أساسيّ الكنيست،

---

[14] أزولاي، موران. (2016، 24 شباط). نشر أوّل: المستشار القضائيّ للحكومة صادق على قانون الولاء لميري ريجف. **ynet**. مستقاة بتاريخ (2016/2/24)، من: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4770342,00.html.

[15] ليس، يونتان. (2016، 29 شباط). المصادقة على قانون الإقصاء للقراءة الأولى: نتنياهو: أبارك الائتلاف. **haaretz**. مستقاة بتاريخ (2016/2/29)، من: http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2867506.

[16] ليس، يونتان. (2016، 15 شباط). تشديد في قانون الإقصاء: يمكن عزل عضو الكنيست الذي يؤيّد شفويا مخرّبًا. **haaretz**. مستقاة بتاريخ (2016/2/15)، من: http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.2852057.

[17] انظر ورقة مدى الكرمل عن أييلت شاكيد من أوراق "شخصيّات في السّياسة الإسرائيليّة"، على الرابط التالي: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2014/11/ayelet-shaked-3.pdf. تمت زيارة الموقع بتاريخ (2016/2/24).

[18] بريينر، يهوشاع. (2016، 9 شباط). وزيرة العدل: قانون إقصاء أعضاء الكنيست ليس الحل، يجب حذف قوائم. **walla**. مستقاة بتاريخ (2016/2/12)، من: http://news.walla.co.il/item/2933393

والذي يحدّد أسباب منع مرشّح أو قائمة من المشاركة بالانتخابات. حسب التعديل المقترح، يمكن منع مشاركة مرشّح أو قائمة وفقًا لآرائهم، وليس فقط أهدافهم المعلنة أو تصرفاتهم.[19]

وجاء في مقال هيئة تحرير صحيفة هآرتس أنّ قانون الإقصاء "هو تخطّي خط أحمر بكلّ ما يتعلّق بحق الانتخاب والترشّح [...] تفوح رائحة مكارثية من هذا القانون. هدف مقترحيه واضح وجليٌّ: التضييق على أعضاء الكنيست العرب [المواطنون في إسرائيل]".[20] وتعني المكارثية ، في أصلها، التخوين بدون إبراز أيّة أدلّة، وذلك بهدف التضييق على حرية التعبير.

4. قانون الجمعيّات

صادق الكنيست الإسرائيليّ، بتاريخ 8 شباط/فبراير 2016، بالقراءة الأولى على قانون الجمعيّات (50 مؤيّدًا مقابل 43 معارضًا) (اقتراح قانون إلزام بالكشف لمن يتلقى دعمًا من كيان دوليّ خارجيّ (تعديل – زيادة الشفافيّة من المدعومين الذين جلّ تمويلهم من كيانات دوليّة أجنبيّة– 2016)، والذي بادرت لسنّه وزيرة القضاء الإسرائيليّة أييلت شاكيد.[21] حسب الصيغة التي تمّ إقرارها، فإنّ الجمعيّات الذي ينطبق عليها القانون ملزمة بالكشف عن مصادر التّمويل الذي يصلها، وسيتمّ إلزام أعضائها بإبراز حقيقة تمويلهم الخارجيّ ("عميل أجنبيّ").[22] يهدف القانون إلى تجريم أيّة نشاطات ثقافيّة أو حقوقيّة أو مرافعة ناقدة للعنصريّة الإسرائيليّة ومنتقدة للسّياسات والممارسات الإسرائيليّة، حتى ولو كانت مبنيّة على القانون الدوليّ ومبادئ حقوق الإنسان. في خطاب القاه في الكنيست، قال عضو الكنيست عبد الله أبو معروف (القائمة العربية المشتركة) "إنّ قانون وسم الجمعيات ونزع الشرعيّة عنها هو قانون غير ديمقراطيّ يدوس حق التعبير عن الرأي، ويهدف إلى تضييق الحيِّز الديمقراطيّ، ولا يمكن تصنيفه إلاّ في خانة القوانين العنصريّة التي تشرّع فقط في الأنظمة الدكتاتوريّة. [...] إنّ هذا القانون يشقّ الطريق نحو نظام دكتاتوريّ استبداديّ يشكّل بداية لنظام فاشيّ".[23]

---

[19] مدار. (2016). **"قانون الإقصاء" هدفه ردع أعضاء الكنيست العرب!**. مستقاة بتاريخ (24/2/2016)، من: http://goo.gl/nKGOEN.

[20] haaretz. (2016). **الهدف: كنيست بدون عرب**. مستقاة بتاريخ (24/2/2016)، من: http://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/1.2869251.

[21] عرب48. (2016). **الكنيست تصادق بالقراءة الأولى على "قانون شفافية الجمعيّات"**. مستقاة بتاريخ (24/2/2016)، من: http://goo.gl/HPrwKV.

[22] انظر تقرير الرصد السّياسي لشهر كانون الثاني على الرابط التالي: http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/January-2016-Report-IPS-Mada_0.pdf. تمت زيارة الموقع بتاريخ (24/2/2016).

[23] http://goo.gl/JjVG34. تمت زيارة الموقع بتاريخ (24/2/2016).

خطاب عنصريّ

حيوانات مفترسة، مجرمون، أم إرهابيون؟

عبّر رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو عن رأيه تجاه العرب بشكل عام، والفلسطينيّين بشكل خاص، واصفًا إيّاهم بـ"الحيوانات المفترسة". جاء هذا خلال جولة قام بها، بتاريخ 9 شباط/فبراير 2016، بجانب جدار تقوم إسرائيل ببنائه على الحدود الأردنيّة.[24] وفي سياق التهجّم على الفلسطينيّين ووصفهم لا-إنسانيين، قارن روني الشيخ، المفتش العام للشرطة، بين الأسى الفلسطينيّ والأسى اليهوديّ، قائلاً إنّه: "يبدو بأنّنا [اليهود-الإسرائيليون] اخترنا أن نقدّس الحياة وأن نعطيها معنى، وأن نرفع راية عطاء الضحايا للمجتمع الإسرائيليّ [...] بينما اختار أعداؤنا تقديس الموت. رسالتهم الصامتة هي: لا يوجد معنى للحياة على الإطلاق، وبضغطة زر أو استلال سكّين ممكن الانتقال إلى عالم أفضل، والتخلّص من تحدّيات هذا العالم. هذا مناقض، بنظري، لقيم المجتمع الإسرائيليّ".[25] ووفقًا لمؤشّر السّلام الشّهري، الذي نشرته جامعة تل-أبيب والمركز الإسرائيليّ للديمقراطيّة، في شباط/فبراير 2016، عبّر 77٪ من المستطلعين اليهود الإسرائيليّين عن موافقتهم على تصريحات روني الشيخ.[26] لم يكن الشيخ الوحيد الذي عبّر عن هذا الرأي، حيث انضم إلى هذه المقارنة العديد من القيادات الأمنيّة والسياسيّة في إسرائيل (مثل موشية يعالون،[27] وزير الأمن الإسرائيليّ، وجلعاد أردان، وزير الأمن الداخليّ، ووزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت).[28]

في مقال، جاء تعقيبًا على تصريحات روني الشيخ، كتب عضو الكنيست جمال زحالقة: "تستند العنصريّة الإسرائيليّة إلى نزع الصّفة الإنسانيّة عن الفلسطينيّ، فهي تهدف، من وراء ذلك، إلى تبرير تهجيره والاستيلاء على أرضه ووطنه وممتلكاته، باعتبار أنّ هناك من "يستحقّها" أكثر منه. وإذ أنّه من الطبيعي أن لا يقبل

---

[24] glz (2016). **جدار جدلية: "استعداد لداعش" أم "الحياة في غيتو؟"**. مستقاة بتاريخ (24/2/2016)، من: http://glz.co.il/1064-76620-he/Galatz.aspx.

[25] haaretz (2016). **المفتش العام للشرطة ردّ بشكل ملمّح على كلام راز بركأي: يوجد فرق بين أسانا وأسى جيراننا**. مستقاة بتاريخ (24/2/2016)، من: http://www.haaretz.co.il/news/education/1.2859887.

[26] يعار، إفرايم وهيرمان، تمار. (2016، 6 آذار). مؤشّر السلام. **المعهد الإسرائيليّ للديموقراطية**. مستقاة بتاريخ 7/3/2016، من: http://www.peaceindex.org/indexMonth.aspx?num=302.

[27] انظر ورقة مدى الكرمل عن موشية يعالون من أوراق "شخصيّات في السّياسة الإسرائيليّة" على الرابط التالي: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/11/moshih_yaalon.pdf. تمت زيارة الموقع بتاريخ (24/2/2016).

[28] انظر ورقة مدى الكرمل عن نفتالي بينت من أوراق "شخصيّات في السّياسة الإسرائيليّة" على الرابط التالي: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/naftali_benett-15.pdf. تمت زيارة الموقع بتاريخ (24/2/2016).

الفلسطينيّ ذلك، ويسعى تلقائيًا للدفاع عن نفسه وعمّا يملك، فلا بد للمستعمِر أن يبرّر الاعتداء عليه، وحتى قتله، بالادّعاء أنّ هذا المستعمَر لا يستحق الحياة أصلاً، فهو يفضل الموت عليها [...]. إنّها طريقة ملتوية للقول: إنّ القيادة الإسرائيليّة لا يهمّها كم تقتل من الفلسطينيّين لتحقيق أهدافها الاستعماريّة، وهذه عنصريّة قاتلة، تدّعي أنّ هناك تمجيداً لموت فات، وذلك تمهيدٌ لموت آتٍ".[29]

وجاء في تقرير حول الإجرام في المجتمع الفلسطينيّ، قدّمه المفتّش العام للشّرطة الإسرائيليّة روني الشيخ بتاريخ 9 شباط/فبراير 2016، للجنة الداخلية وحماية البيئة في الكنيست: "حسب معطيات الشّرطة، يكوّن العرب [المواطنون الفلسطينيون] 21٪ من السّكّان، بينما نسبتهم من بين المُدانين في جرائم قتل هو 59٪. [...] وحسب معطيات الشّرطة، 27٪ من جرائم المخدّرات قام بها عرب، و32٪ من جرائم الأملاك، و47٪ من السّرقات، و55٪ من محاولات القتل، و58٪ من جرائم الحرق".[30] تأتي هذه المعطيات دون سياق تاريخيّ–سياسيّ، ودون شرح الأسباب التي أدّت إلى مثل هذا الواقع. يكمن انزلاق المجتمع الفلسطينيّ إلى الإجرام في عوامل عدّة، منها إهمال ممأسس، ينعكس، أيضًا، في إغفال الشّرطة لمسؤولياتها في ضبط القانون، وبالحقيقة السماح، وغضّ الطرف عن الإجرام المتفاقم. على سبيل المثال، قال عضو الكنيست يوسف جبارين (القائمة المشتركة)، خلال جلسة لجنة الداخليّة البرلمانيّة بشأن السّلاح غير المرخص لدى الفلسطينيين في إسرائيل: "المواطن العاديّ لا يستطيع مواجهة الجريمة والعنف وجمع السلاح، فبحسب القانون هذا واجب الشّرطة، فهي صاحبة الصلاحيات القانونيّة بإجراء تحقيقات، واعتقالات، وجمع السلاح، ومنع انتشاره. وبما أنّ الشّرطة لا تقوم بواجبها القانونيّ على مر السنين، فإنّني أتهمها بأنّ لديها مصلحة في عدم مواجهة الجريمة في المجتمع العربيّ ما دامت الجريمة هي في الصفوف الداخليّة للمجتمع العربيّ. هذا اتهام خطير للشّرطة حتى تثبت هي غير ذلك، عن طريق وقف مسلسل العنف والجريمة في بلداتنا".[31]

بالإضافة إلى هذا، يمكن تبرير نسبة الإجرام الفلسطينيّة بنسبة الإدانات المرتفعة ضد المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل مقارنة بإدانات المحاكم الإسرائيليّة لليهود–الإسرائيليّين. جاء في بحث، بتمويل إدارة المحاكم

---

[29] زحالقة، جمال. (2016، 27 شباط). عنصرية استعمارية. **عرب48**. مستقاة بتاريخ (2016/2/27)، من: http://goo.gl/6A6swy.

[30] يوسي، الي. (2016، 9 شباط). المفتّش العام للشّرطة في الكنيست: 59٪ من حالات القتل في إسرائيل تتمّ على يد عرب. **walla**. مستقاة بتاريخ (2016/2/9)، من: http://news.walla.co.il/item/2933335.

[31] معاً. (2016). **المشتركة: شرطة إسرائيل مسؤولة عن انتشار السّلاح**. مستقاة بتاريخ (2016/2/24)، من: https://www.maannews.net/Content.aspx?id=819798 .

الإسرائيليّة بخصوص العنصريّة في المحاكم، شمل 1500 ملف بين السنوات 1996–2005، أنّه "حين يصل المتهمون العرب [المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل] إلى المحكمة، هناك احتمال أكبر أن تتمّ إدانتهم مقارنة بالمتّهمين اليهود. وحين تتمّ إدانتهم، هناك احتمال أكبر من اليهود أن يفرض عليهم عقاب أقسى".[32] مع أنّ هذه الدراسة أقدم من تقرير الشّرطة المذكور أعلاه، إلاّ أنّها تسلّط الضوء على عنصريّة بنيويّة متأصّلة في العلاقة بين الفلسطينيّين في إسرائيل ومؤسسات تطبيق القانون – بدءاً من الشرطة وحتّى المحاكم.

يتجسّد خطاب العنصرية الممأسسة وممارستها تجاه الفلسطينيّين مواطني إسرائيل في استمارة بحث قام الجيش الإسرائيلي بتوزيعها بين جنود الاحتياط في النقب. شملت الاستمارة أسئلة مهينة وعنصريّة ضد الفلسطينيّين.[33] أحد الأسئلة كان عن تعريف الفلسطينيّين البدو المتواجدين في منطقة التدريب العسكريّة: "البدو في الدولة هم":

1. جزء من انتشار الجيش، ومعهم تفويض بالتجوّل بمنطقة إطلاق النّار من أجل تنظيف القمامة.
2. مخترقون للمنطقة، والذين يسرقون عتاد الجيش، ويجب الحذر منهم.
3. عابرو سبيل بدون نوايا سيئة.
4. مخرّبون.

كان السؤال التالي عن "قواعد إطلاق النّار نحو البدو المتواجدين في منطقة إطلاق النّار":

1. يجب إطلاق النّار على جميع البدو على الفور.
2. إذا اقتربوا، يجب إطلاق النّار على مركباتهم، أو على الأرجل أسفل الركبة.
3. إذا كان بحوزتهم أدوات تصويب وقدرة، يجب إطلاق النّار بهدف [الجملة مقطوعة].
4. إذا هم يتجولون بجوار العتاد والجنود فقط، لا يجوز عمل أيّ شيء ضدهم بواسطة السلاح.
5. الإجابتان 3 و4 صحيحتان.

في الخلاصة، تتجسّد العنصريّة في جميع مؤسسات الدولة في إسرائيل خطاباً وممارسة – من المؤسسة

[32] زرحين، تومر وليس، يونتان. (2011، 2 آب). بحث المحاكم: التمييز ضد العرب بالعقوبات. **haaretz**. مستقاة بتاريخ (2016/2/27)، من: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.1371246.

[33] فيشباين، عينات. (2016، 17 كانون الثاني). الاستمارة التي تمّ توزيعها لجنود الاحتياط في الجنوب: هل البدو هم زبّالون، سرّاقون، عابرو سبيل، أم مخرّبون؟. **ha-makom**. مستقاة بتاريخ (2016/2/15)، من: http://www.ha-makom.co.il/post/ham-fishbain-gerbils.

السياسيّة (المتمثّلة في المثال أعلاه في تصريحات رئيس الوزراء) الى الشّرطة والمحاكم المؤتمنين نظريًا على تطبيق القانون وإحلال العدل بين المواطنين، ومن ثمّ إلى المؤسّسة العسكريّة المتمثّلة في الجيش الإسرائيليّ، وتعامله ليس فقط مع "العدو" إنّما مع من هم مواطنو الدولة البدو الفلسطينيّون، والذين يخدم الكثيرون منهم تطوّعًا في صفوف الجيش.

العنصريّة في الشّارع الإسرائيلي

1. مصنع يبحث عن عمّال يهود لاستبدال الفلسطينيّين

نشر مصنع، بملكية يهوديّة في المنطقة الصناعيّة عطاروت – شمال القدس، إعلانًا يبحث، خلاله، عن عمال يهود لاستبدال العمّال الفلسطينيّين.[34] في تقرير لموقع واينت الإسرائيليّ، قام صحفيّ الموقع بالاستفسار عن الإعلان (كأنّه معني بالعمل هناك)، حيث قيل له "سأشرح لك ما المشكلة، لدينا العرب، ونحن نريد أن نوظّف "من جماعتنا". نفهم أن هناك تبعات لهذا القرار، لأنّ العرب يتقاضون نصف السعر [من اليهود]". إذن، تتجلّى العنصريّة، في هذه الحالة، على مستويين: الأوّل، هو التمييز في العمل على خلفيّة قوميّة؛ المستوى الثاني، والمتعلّق بالأول، هو التمييز في مستوى الأجور بين العمّال اليهود–الإسرائيليّين والفلسطينيّين.

2. لا فروع لبنوك إسرائيليّة في القرى الفلسطينيّة

قدّم أربعة مواطنين فلسطينيّين دعوى قضائيّة تمثيليّة بقيمة حوالي 700 مليون شيكل (180 مليون دولار أمريكيّ تقريباً) ضد خمسة بنوك إسرائيليّة، بسبب التمييز الذي تنتهجه هذه البنوك ضد المواطنين الفلسطينيّين.[35] وفقًا لمواد الدعوى، فإنّ عدد فروع البنوك نسبة إلى عدد السكّان في القرى الفلسطينيّة في إسرائيل هو، بالمعدّل، نصف عدد فروع البنوك في قرى يهوديّة بنفس الحجم، وأنّ أربعة من البنوك الخمسة ليس لديها أيّ فرع بنك في أيّة قرية فلسطينيّة على الإطلاق (والبنك الآخر لديه ثلاثة فروع فقط في قرى فلسطينيّة، من مجمل الفروع الـ201 التي يملكها).

---

[34] فرنكل، بيلي وبلومنطال، إيتاي وشعلان، حسن. (2016، 9 شباط). مصنع بحث عن "ناس من جماعتنا" بدل عمّاله العرب. **ynet**. مستقاة بتاريخ (2016/2/15)، من: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4762879,00.html.

[35] كانيه، هدار. (2016، 8 شباط). طلب لقضية تمثيليّة بقيمة 700 مليون شيكل: "المجتمع العربيّ يعاني من نقص في الوصول إلى الخدمات البنكيّة". **themarker**. مستقاة بتاريخ (2016/2/15)، من: http://www.themarker.com/consumer/1.2844911.

تلخيص

يكشف الرصد السياسيّ المستمر للعنصريّة في إسرائيل أنها لا تنبع من "إخفاقات" متفرّقة هنا وهناك، أو من تمييز بين مجموعة معيّنة وأخرى في الميزانيات، بل أنّ هناك نمطية ثابتة في الممارسة العنصريّة في مختلف تجلياتها، والتي تعكس ما يمكن وصفه بعنصريّة متعمّدة، ومنبثقة من مفاهيم ثقافيّة–حضاريّة ترى أنّ الفلسطينيّين هم أقل إنسانيّة من اليهود الإسرائيليّين. وما دامت هذه هي نقطة الانطلاق في أيّ تعامل مع الفلسطينيّين، فمأسسة هذه المفاهيم هي نتيجة حتميّة. بناءً عليه، ما دام الفلسطينيّون هم أقل إنسانيّة، وسرّاقون، ومجرمون، وإرهابيّون، وحيوانات مفترسة (وهي عيّنة من التصريحات الإسرائيليّة خلال شهر شباط/فبراير 2016 وحده)، فإنّ هذا يمكّن مصنعًا، في القدس، من تشغيلهم بنصف قيمة العامل اليهوديّ الإسرائيليّ، ومن ثمّ استبدالهم بشكل تعسّفي، وهذا يعني، أيضًا، أن لا حاجة لرأي المدقّق الفلسطينيّ المهنيّ حول كتاب المدنيّات المعدّل للعام 2016، كما يعني أنّه يمكن سنّ قانون يسمح بتفتيشهم الجسديّ بشكل تعسّفيّ.